مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish. Co.

جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي

Efforts and challenges of the United Nations climate change conferences.

د.مريم لوكال*، جامعة بومرداس، الجزائر.
m.loukal@univ-boumerdes.dz

تاريخ التسليم:(2020/03/28)، تاريخ المراجعة:(2020/08/07)،تاريخ القبول:(2020/10/26)

ملخص :

يترتب على النشاطات البشرية الصناعية المضرة بالبيئة عدة تأثيرات سلبية على المناخ، ما جعل المجتمع الدولي يتحرك وفي مقدمته منظمة الأمم المتحدة للبحث عن الحلول عن طريق دبلوماسية المؤتمرات، تمخض عنها إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لسنة 1992 وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة 1997، وبهدف متابعة تنفيذ هاتين الاتفاقيتين تم استحداث مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي السنوية.يهدف هذا المقال إلى التعريف بهذه المؤتمرات والدور الهام الذي تلعبه في مجال الحفاظ على البيئة، أما النتائج المتوصل إليها فهي الإقرار بنجاحها في فرض ميكانيزمات دولية لمكافحة الاحتباس الحراري والغازات المنبعثة والحفاظ عموما على حقوق الإنسان، رغم التحديات المالية منها والسياسية.

الكلمات المفتاحية: اتفاق باريس 2015، بيئة، تغير المناخ، مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي، منظمة الأمم المتحدة، الانبعاثات الدفيئة.

Abstract :

The industrial human activities harmful to the environment have had several negative impacts on the climate, which led the international community to react, led by the United Nations Organization, to search for solutions through conference diplomacy, which resulted to the conclusion of the United Nations Framework Convention on Climate Change of 1992 and its Kyoto Protocol of 1997, In order to follow up the execution of these two conventions, the United Nations annual climate change conferences were created.

This article aims to introduce the conferences and the important role they play in the field of environmental preservation; and as results, the recognition of the success of the conferences in imposing international mechanisms to combat global warming and gas emissions and in generally the preservation of human rights, despite the financial and political challenges.

Keywords: Paris Agreement 215, Environment, Sustainable Development, UN Climate Change Conferences, greenhouse gas emissions

* المؤلف المراسل: د.مريم لوكال ،الإيميل: m.loukal@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

أصبح العالم اليوم أكثر اقتناعا بضرورة ضبط النشاطات البشرية المضرة بالبيئة حتى لو كانت مربحة اقتصاديا، نظرا لتأثيراتها السلبية على المناخ، فقد أظهرت الدراسات أنها السبب المباشر في العديد من الكوارث الطبيعية التي لم يشهد العالم في حدتها من قبل، وأن هناك علاقة وطيدة بين عدة أمراض خاصة الصدرية منها وتغير المناخ، وهو ما من شأنه الإضرار بمستوى التمتع بحقوق الإنسان الفردية والجماعية(McMichael & Lindgren,2011).

تعتبر الدول الصناعية خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر المسؤولين عن الأضرار التي يشهدها المناخ، نتيجة حرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، ما تسبب بإطلاق غازات تحبس الحرارة كغاز ثاني أكسيد الكربون، أدت لرفع حرارة الكوكب إلى 1,2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهو ما يضع كوكب الأرض والبشرية ككل في خطر محدق .(Skah,2018,p.12)

لذا حذر العلماء من عواقب طبيعية أكثر حدة في حال بقاء الوضع على ما هو عليه، هذا ما جعل الدول إلى جانب المنظمات الدولية والمجتمع المدني للتحرك بهدف الوصول لالتزام سياسي أكبر من الدول لمحاربة التغيرات المناخية، ومضاعفة جهودها للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لتجنب العواقب الأسوأ، واستهداف منع ارتفاع حرارة الكوكب، ليبقى دون درجتين مئويتين.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة اليوم من أهم الفاعلين الدوليين، وأشد المدافعين عن البيئة والتنمية المستدامة، نظرا لتأثيرات هذه التغيرات المناخية على حقوق الإنسان بطريقة واسعة النطاق وحتمية،إذ تعتبر الحقوق البيئية من الجيل الثالث لحقوق الإنسان الواجبة الإنفاذ(WOLFGANG SACHS,2008, p.332)،لأجل ذلك بذلت المنظمة الدولية العديد من الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة، هذه الجهود كللت بانعقاد العديد من المؤتمرات كان أهمها مؤتمر استوكهولم لسنة 1972، والذي يعتبر أول مؤتمر يرمي للإعداد لسياسات بيئية عالمية.

إلا أن نجاح المنظمة الأكبر هو إبرام "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لسنة 1992 التي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للجهود الدولية الرامية للتصدي لتغير المناخ، وأيضا بروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة 1997، ولمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات تم التفكير في إنشاء آلية دولية دائمة، لذا تم استحداث مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي ينعقد بصفة دورية سنوية.

كما يمكن القول بنجاح المؤتمرات في الوصول إلى أهدافها، فقد دفعت هذه الأخيرة الدول للوفاء بالتزامات مناخية مكلفة ماليا وتكنولوجيا، ونجحت في تحسيس الدول قادة وشعوبا بضرورة الحفاظ على مناخ الأرض لأجل سلامة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وأن النتائج في حال عدم الاستعداد الجيد ستكون وخيمة على الجميع.

إلا أنها اليوم تعاني من عدة عراقيل ذات طبيعة مالية أساسا، والتي كان آخرها الجدل الدولي الذي تلى اتفاق باريس سنة 2015، بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب منه.

مما سبق يتبين أن الإشكالية الواجب طرحها هي: ماهي إنجازاتمؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي والعراقيل التي تواجهها في سبيل الحفاظ على استقرار مناخ الأرض؟.

ستتم الإجابة عليها من خلال مبحثين: المبحث الأول معنون مفاهيم أولية حول مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي وستتم فيه دراسة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لسنة 1992 واستخلاص الالتزامات الرئيسية المنبثقة عن الاتفاقية الإطارية، بالإضافة إلى دراسة أهم المؤتمرات والاتفاقات والقرارات المنبثقة عنها، أما المبحث الثاني فيخصص لتقييم تأثيرات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي وهذا من خلال أربع نواح وهي: أهمية المؤتمرات، ومن ثم يجدر حصر أهم الإنجازات التي حققتها هذه الأخيرة، وصولا إلى الصعوبات التي تواجهاه في تنفيذ اتفاقياتها وتوصياتها، وأخيرا يمكن محاولة استخلاص رؤية مستقبلية حول تأثير المؤتمرات هذه في ضبط مناخ الكوكب في المستويات الطبيعية.

فيما يخص المناهج المستخدمة في المقال فقد تم اللجوء إلى المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي كل حسب المقام المناسب له، أما عن أهداف الدراسة فتتلخص بالتعريف بمؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي كآلية دولية دورية ذات تأثير هام في ميدان القانون الدولي للبيئة، نظرا لعدم معرفة قطاع كبير من القانونيين لها رغم معرفتهم بالكثير من مخرجاتها، بالإضافة إلى زيادة الوعي والتحسيس بالجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على مناخ الكوكب وعواقب الاحتباس الحراري والتلوث عامة على الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

إلى جانب الكشف عن نجاح المؤتمرات في فرض ميكانيزمات دولية لمكافحة الاحتباس الحراري والغازات المنبعثة والحفاظ عموما على حقوق الإنسان، ودراسة الكم الهائل من التحديات التي تواجه هذه الآلية خاصة المالية منها والصعوبات التي تجابهها على صعيدين: يتعلق الأول بتأمين الموارد المالية لمساعدة الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة والهشة مناخيا، أما الثاني فيتعلق بالعراقيل التي تضعها بعض الدول وكذا الشركات المتعددة الجنسيات النافذة خاصة، والتي تواجه قرارات المؤتمرات نظرا لزيادتها التكلفة الإنتاجية عليها.

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي:النشأة والإنجازات.

يسعى المجتمع الدولي إلى البحث عن آليات قانونية ومؤسساتية، تهدف للحفاظ على البيئة الطبيعية والمناخ معتدلا، ومن هنا ظهرت الحاجة لمؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ، وفيما يلي عرض لماهية المؤتمرات وتداعيات إنشائها وكيفيات عملها، وصولا إلى دراسة أهم المؤتمرات والوثائق التي رشحت عنها.

المطلب الأول: نشأة مؤتمرات التغير المناخي والالتزامات التي تصبو إليها.

مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي أو (United Nations Climate Change conference, cop) هي عبارة عن مؤتمرات سنوية كان أولاها سنة 1995 ببرلين.

تعتبر الهيئة المسؤولة في الأمم المتحدة عن المناخ، وتتخذ مقرها في بون(ألمانيا)، وهي عبارة عن هيئة استشارية متعددة الأطراف لحل المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

أنشأت هذه الآلية الدولية وفقا للمادة السابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 09 ماي 1992(لاحقا الاتفاقية الإطارية)، تعقد أساسا لتنفيذ ومتابعة تنفيذ الاتفاقية، التي انضمت إليها إلى غاية مارس 2020،197 دولة وهي تتكون من 26 مادة(Nations Unies, Recueil des Traités,p.107)، وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10 أفريل 1993(الجريدة الرسمية العدد 24،الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1993).

تعتبر هذه الاتفاقية بداية الاستجابة الدولية لسياسات التغير المناخي، وقد وضعت هذه الاتفاقية إطارا للعمل الذي يهدف إلى تثبيت مستويات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وذلك بهدف تجنب "التدخلات الخطيرة الناشئة عن الأنشطة البشرية"(Petit,2011, p.41).

أما عن الالتزامات التي انبثقت عن الاتفاقية الإطارية فقد تضمنتها المادة الرابعة منها، وهي أهم وأطول مادة في الاتفاقية بحيث حصرت الالتزامات في:

وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات البشرية التي تعتبر من مصادر الغازات الدفيئة، وهي تعريفا غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الأشعة التي تفقدها الأرض فتقلل ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء، مما يساعد على تسخين جو الأرض، وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، وقد حددها المرفق "أ" من بروتوكول كيوتو في ست غازات هي: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية، المركبات الكربونية الفلورية المشعة، سادس فلوريد الكبريت، هذه الغازات لا يحكمها بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون لسنة 1997، الذي يهدف أساسا لحماية طبقة الأوزون من خلال التخلص التدريجي من إنتاج عدد من المواد التي يعتقد أنها مسؤولة عن نضوبها، وقد لاقى البروتوكول تنفيذا على نطاق واسع، لذا فهو من أنجح الاتفاقيات الدولية حتى الآن، هذا إلى جانب إعداد برامج وطنية وإقليميه، تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ(المادة ب/4/1 الاتفاقية الإطارية).

إلى جانب الالتزام بالعمل والتعاون على تطوير وتطبيق ونشر الممارسات والعمليات ونقل التكنولوجيا التي تكبح أو تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية مصدر الغازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة وإدارة النفايات(المادة ج/4/1 الاتفاقية الإطارية).

كما تقوم كل الدول الأطراف، في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها وبصفة دورية فيما بعد، بإبلاغ معلومات مفصلة بشأن سياساتها وتدابيرها وكذلك بشأن انبعاثاتها البشرية وإزالة المصارف لهذه الانبعاثات بغرض العودة بصفة منفردة أو مشتركة بهذه الانبعاثات التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال إلى مستوياتها في سنة 1990(المادة ب/4/2 الاتفاقية الإطارية).

تقوم البلدان الأطراف المتقدمة تكنولوجيا، بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية لتغطية التكاليف الكاملة المتفق عليها التي تتكبدها البلدان النامية في الامتثال لالتزاماتها الدولية، والتي يُتفق عليها بين البلد النامي الطرف والكيان الدولي أو الكيانات الدولية الممولة، ويراعي في تنفيذ هذه الالتزامات الحاجة إلى توفير عنصري الكفاية والقابلية للتنبؤ في تدفق الأموال وأهمية التقاسم المناسب للأعباء فيما بين البلدان المتقدمة الأطراف، وتقوم هذه الأخيرة كذلك بمساعدة البلدان النامية الأطراف المعرضة بصفة خاصة لآثار تغير المناخ الضارة في تغطية تكاليف التكيف مع تلك الآثار الضارة(المادة 4 و4/3 الاتفاقية الإطارية).

تتخذ البلدان الأطراف المتقدمة جميع الخطوات الممكنة، لتعزيز وتيسير وتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية التقنية إلى الأطراف الأخرى، وبخاصة البلدان النامية الأطراف، أو إتاحة الوصول إليها، لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية(المادة 4/5 الاتفاقية الإطارية).

بالنسبة إلى الأطراف الذين يمرون بعملية التحول إلى اقتصاد سوقي، يسمح لهم مؤتمر الأطراف بقدر من المرونة في تنفيذ التزاماتهم من أجل تعزيز قدرة هؤلاء الأطراف على معالجة تغير المناخ(المادة 4/6 الاتفاقية الإطارية).

يتوقف تنفيذ مدى تنفيذ البلدان النامية الأطراف بفعالية على تنفيذ البلدان المتقدمة الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، ويُأخذ بعين الاعتبار تماما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما الأولوياتالأولى والغالبة للبلدان النامية الأطراف(المادة 4/7 الاتفاقية الإطارية).

يلاحظ على الالتزامات أعلاه أنها تضع على عاتق الدول المتقدمة الكثير من الالتزامات لصالح الدول النامية، وهذا في إطار المسؤولية الدولية التشاركية في المجال البيئي والتي تعتبر ميزتها الأساسية في أنها غير متساوية(Petit,2011,p.45)، إذ أن الغازات الملوثة تنبعث بصفة أساسية من الدول الصناعية الكبرى، إذ تحتل الصين المرتبة الأولى(30٪)، تليها الولايات المتحدة الأمريكية(15٪)، والهند(7٪)، وروسيا(5٪)، واليابان(4٪)، منه من المنطقي تحميلها مسؤولية الآثار السلبية لأفعالها، لذا طالبت الدول النامية بضرورة تحمل الدول الملوثة لتمويلها ماديا للتخفيف من آثار التغير المناخي في بلدانها وعلى شعوبها، خاصة أنها تعتبر الأكثر تضررا، نظرا للتغيرات المناخية التي تطالها كالفيضانات والجفاف في ظل افتقارها لأدوات الاستجابة وهو ما يزيد من انهاك اقتصاداتها المنهكة أصلا (Skah,2018,p. 12).

المطلب الثاني: دراسة أهم مؤتمرات تغير المناخ والاتفاقات والقرارات المنبثقة عنها.

تعتبر مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ على قدر كبير من الأهمية، إلا أن أكثرها تأثيرا هي تلك المؤتمرات التي رشحت عنها صكوك أو إعلانات دولية، لذا فأحد أهم مؤتمرات تغير المناخ الناجحة هو مؤتمر كيوتو،المعتمد بموجب المادة 17 من الاتفاقية الإطارية التي تسمح بإضافة بروتوكولات لها، وذلك في ديسمبر 1997 حين اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في كندا، وقد دخل البروتوكول حيز النفاذ في 16 فيفري 2005 ووقع عليه حتى جويلية2020، 192 دولة(Nations Unies, Recueil des Traités, p.162)،من بينهم الجزائر التي صادقت عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28 أفريل 2004(الجريدة الرسمية العدد 29، الصادرة بتاريخ 9ماي 2004)، وبذلك أصبح المؤتمر السنوي أداة المتابعة السنوية للاتفاقية الإطارية والبروتوكول الملحق بها في الوقت ذاته.

ضم البروتوكول 28 مادة، التزمت بموجبه الدول الصناعية والدول في مرحلة التحول لاقتصاديات السوق بتحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات، وقد وافقت هذه الدول بتخفيض إجمالي انبعاثات ستة من غازات الدفيئة بمتوسط 5% دون مستويات 1990 وذلك خلال الفترة من 2008 إلى 2012(المادة الثالثة من البروتوكول أعلاه).

أعقب الاتفاق مفاوضات طويلة الأجل بين سنتي 2005 إلى 2009 بحيث انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو سنة 2005، حين تقرر إنشاء الفريق العامل المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب البروتوكول طبقا للمادة 9/3 منه، التي تلزم الدول الأطراف المدرجة في المرفق المذكور التي بلغ عددها 39 دولة بتقليص انبعاثاتها بنسب محددة، إلى جانب النظر في التعهد بالتزامات إضافية قبل سبع سنوات على الأقل من نهاية فترة الالتزام الأولى(Leclerc,2001,p.35).

في ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية في دورته الثالثة عشر، ومؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة في بالي(إندونيسيا)، نتج عنه الاتفاق على "خارطة طريق بالي للقضايا طويلة الأجل" والتي تتمحور حول التكيف والتمويل والتكنولوجيا وبناء الرؤية المشتركة حول العمل التعاوني طويل الأجل، واستمرت المفاوضات حول الالتزامات الإضافية للدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول ضمن أعمال الفريق المعني بالنظر فيها، وحدد الموعد النهائي لاختتام المفاوضات ذات المسارين في كوبنهاغن سنة 2009.

عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر 2009 في كوبنها عن (الدانمارك)، والذي رشح عنه اتفاق سياسي سمي "اتفاق كوبنهاغن" والذي تأجلت المفاوضات حوله إلى سنة 2010، فأعلنت ما يزيد على 140 دولة دعمها للاتفاق، كما قدمت ما يزيد على 80 دولة معلومات حول أهداف أو أعمال التخفيف لديها(AMF، 2016، ص 341).

أما اتفاقيات كانكون فاعتمدت خلال مؤتمر 2010 في المكسيك، حيث قررت الدول الأطراف مد فترة عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية والفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف بموجب بروتوكول كيوتو لسنة أخرى، والإعلان عن الحاجة إلى تفعيل تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة إلى 2° درجة مئوية عن ما قبل العصر الصناعي، بالإضافة إلى الالتزام بقياس الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات في البلدان النامية والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون في الغابات، كما تم إنشاء اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا واستحداث مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، إلى جانب إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ الذي يعتبر كيان تشغيلي جديد للآلية المالية للاتفاقية.

عقد مؤتمر الأمم المتحد لتغير المناخ في ديربان(جنوب إفريقيا) سنة 2011، وغطى عدة موضوعات منها الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، واتخاذ قرارات حول العمل التعاوني الطويل الأجل، بالإضافة للاتفاق على آلية تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ، كما وافقت الدول الأطراف على بدء فريق العمل المخصص بمنهاج ديربان للعمل المعزز ليكلف بمهمة إعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى على أن تستكمل المفاوضات سنة 2015 وأن تدخل حيز النفاذ سنة 2020(AMF، 2016، ص 342).

عقد مؤتمر الدوحة (قطر) سنة 2012، وقد نتج عنه حزمة من القرارات يشار إليها بـ "بوابة الدوحة للمناخ"، وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية، وتم تحويل عدد من المسائل التي تتطلب المزيد من الدراسة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، وقد وافقت الجزائر على هذه التعديلات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-119 المؤرخ في 13 ماي 2015(الجريدة الرسمية العدد 26، الصادرة بتاريخ 20 ماي 2015).

عقد مؤتمر 2013 في وارسو(بولندا)، وقد تركزت المفاوضات فيه حول تنفيذ الاتفاقيات التي تم الوصول إليها واستكمال عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، وقد أقر الاجتماع القرار الخاص بالفريق العامل والذي يدعو الأطراف إلى البدء أو تكثيف الاستعدادات المحلية الخاصة بالمساهمات الوطنية، بالإضافة إلى الإسراع في تنفيذ خطة بالي وتحديات ما قبل سنة 2020، كما اعتمدت الدول الأطراف قرار إنشاء "آلية وارسو حول الخسائر والأضرار"، واطار وارسو لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالةالأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية وهي سلسلة مكونة من سبعة قرارات حول التمويل والترتيبات المؤسسية والقضايا الخاصة بالمبادرة أعلاه.

انعقدت الدورة العشرينلمؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ في ليما(بيرو) سنة 2014، ركزت المفاوضات على نتائج الفريق العامل للتقدم نحو اتفاق باريس، وتقديم مسودة النص التفاوضي، وهو ما

أدى لاعتماد الأطراف "إعلان ليما للعمل المناخي" الذي يدفع لإجراء المفاوضات نحو اتفاق باريس سنة 2015 (ONU، 2014، ص 05-06).

من بين أهم المؤتمرات التي شهدت زخما إعلاميا مميزا نجد مؤتمر سنة 2015 أو ما اصطلح ما تسميته بمؤتمر باريس للمناخ، الذي يُعرف رسميا بأنه المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع الحادي عشر لأطراف بروتوكول كيوتو، وتكمن أهميته في أنه رشح عنه اتفاق باريس الذي أتى بعد ست سنوات من فشل مؤتمر كوبنهاغن في الوصول إلى اتفاق مشابه، مهندسوا اتفاق باريس خاضوا مفاوضات صعبة إلى أن تم إقرار هيوم 12 ديسمبر 2015، سبقته عدة جولات من المفاوضات خارج المؤتمرات، شارك فيها ممثلوا 195 دولة للوصول إلى نص تفاوضي يعكس بصورة كاملة مواقف الدول الأطراف قبل ماي 2015 طبقا لما يتطلبه نداء ليما للعمل المناخي أعلاه(St-Geniès,2015,p.27).

أبرز ما جاء في اتفاق باريس النهائي لقمة الأرض الالتزام بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها أدنى بكثير من درجتين مئويتين، بعد تأكيد دول جزرية أنها مهددة بارتفاع مستوى البحر وأنها ستواجه خطر الزوال إذا تجاوزت حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، يتحقق هذا من خلال تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، إلا أن أهم قرار خرج به المؤتمرون هو تخصيص تمويل سنوي للمناخ وقدره 100 مليون دولار أمريكي للصندوق الأخضر للمناخ(الإسكوا،2017، ص2).

هذابالإضافة إلى الاتفاق على مراجعة التعهدات الإلزامية للدول بموجب اتفاق باريس كل خمس سنوات، وستجرى أول مراجعة له سنة 2025، كما تم الاتفاق على زيادة نسبة المساعدات المالية للدول النامية(UNFCCC,2015).

كما كرس اتفاق باريس مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول في محاربة الاختلالات البيئية وإن كانت متفاوتة وبقدرات متباينة، بالنظر إلى وجود ظروف وطنية واقتصادية مختلفة بينها، وعلى ضرورة تبني مبدأ التعاون الدولي لحماية البيئة.

الاتفاق الذي أجمع قادة دول العالم على أنه تاريخي، عادل، متوازن وملزم قانونا، دخل حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016، وبمناسبة يوم الأرض الذي يحتفل به في 22 أفريل 2016 وقع 175 زعيما من قادة العالم على الاتفاق، تمثل أزيد من 75 بالمئة من الدول الملوثة، وهو أكبر عدد من البلدان توقع على اتفاق دولي في يوم واحد(www.nok6a.net).

من المؤتمرات التي تركت فارقا في مجال مكافحة تغير المناخ مؤتمر 22 بمراكش(المغرب) سنة 2016، حضره 197 رئيس دولة وتضمن التزامات جديدة للتخفيف من التغير المناخي، ومبادرات لتمويل ودعم التكنولوجيات النظيفة، فضلا عن متابعة خطط التغير المناخي التي ترمي لتعزيز الأمن المائي

والغذائي في الدول الفقيرة والنامية وتخفيض الانبعاثات الضارة، كما اتخذت عدة دول في إطار القمة تدابير مستعجلة تحت عنوان تسريع تحقيق الأهداف السياسية والعلمية لاتفاق باريس (Maljean-Dubois, 2017, p.2).

لذا يمكن القول بأن اتفاق مراكش وضع اتفاق باريس حيز النفاذ إذ التزمت بلدان الاتحاد الأوربي بمساعدة شركائهم الأكثر هشاشة من أجل مواجهة آثار التغيرات المناخية السلبية، من خلال تقديم مساعدات مالية جديدة بلغت 81 مليون دولار (قمة مراكش،2019).

المؤتمر 23 عقد في ألمانيا سنة 2017، ونظمته هذه الأخيرة لكن برئاسة دولة فيجي، وقد كان ذلك مسؤولية كبيرة بالنسبة لدولة جزرية صغيرة، مرده دعم المؤتمرات للبلدان الهشة مناخيا في نضالها للتحسيس بالخطر الذي تتقدم العالم إليه، أما مؤتمر سنة 2018 فعقد في بولونيا، وأخيرا سنة 2019 عقد المؤتمر الخامس والعشرون في ضيافة مدريد(إسبانيا)بعد انسحاب الشيلي، وقد كان مزمع أن يكون المؤتمر 26 لهذه السنة 2020 في غلاسكو(المملكة المتحدة) إلا أنه أعلن عن تأجيله إلى سنة 2021 بسبب جائحة الكوفيد-19 وبالتالي لن يجري المؤتمر في ميعاده لأول مرة منذ 25 سنة (news.un.org).

المبحث الثاني:تقييم مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي.

بعد تحديد الدوافع التي أدت إلى استحداث مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي من الملائم محاولة تقييم مدى نجاعتها في الوصول للأهداف المسطرة لها في مكافحة التلوث والسياسات الصناعية الملوثة وضبط المناخ، من خلال مستويات أربع وهي: بيان أهميتها، وتعداد إنجازاتها، ودراسة الصعوبات التي تواجهها، وأخيرا استقراء مستقبلها.

المطلب الأول: أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة الراعية للجهود الدولية الجماعية، وهي منذ السبعينيات تهتم بالمجال البيئي، معتمدة في ذلك على الدبلوماسية الجماعية أي دبلوماسية المؤتمرات، من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ وهي على أهمية كبرى نتيجة للنقاط التالية:

تلعب مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي دور متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، وكذا بروتوكول كيوتو الملحق بها من خلال اجتماع سنوي تلتقي فيه الدول الأطراف فيهما.

مع أن المؤتمرات السنوية مهمة إلا أن أهمها هي تلك المؤتمرات التي رشحت عنها اتفاقيات، والتي كانت أولها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، واتفاقية كيوتو لسنة 1997، والأحدث اتفاق باريس لسنة 2015.

تضم هذه المؤتمرات عادة عدد كبيرا من المشاركين من الصفالأول من القادة إذ تتعدى المشاركة عادة ممثلي 197 دولة الأطراف في الاتفاقية(AMF، 2016، ص 343)،بالإضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني والفاعلين المؤسساتيين من مختلف إرجاء المعمورة،

وهو ما يدل على قيمتها القانونية والعلمية والاقتصادية والسياسية في الوقت نفسه بالنسبة للمجتمع الدولي، وهي تندرج ضمن الدبلوماسية الجماعية التي تهدف للوصول إلى اتفاقات وتوافقات دولية بخصوص الحد من تأثير التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية على نوعية حياة الفرد وكذا الأجيال المستقبلية.

دأبت المؤتمرات على إطلاق عدة مبادرات موازية من قبيل "التحالف الشمسي الدولي" و "شبكة مراكز الامتياز الدولية حول التغير المناخي وتعزيز القدرات" إلى جانب مبادرات مست بشكل خاص القارة الإفريقية كـ" صندوق الاستثمار الأخضر" و"مخطط العمل والاستقرار والأمن في إفريقيا" و"الصندوق الأزرق لحوض الكونغو"(https://ahdath.info/237156).

تكمن أهمية المؤتمرات كذلك في تركيزها على تأمين التمويل الدولي وتقوية القدرات وتعزيز الادخار الأخضر، فمهمة مكافحة التلوث خاصة بالنسبة للدول النامية تحتاج لإمكانيات ضخمة يجب أن تسهم فيها الدول الصناعية الملوثة(https://ahdath.info/237156).

الاجتماعات السنوية تهدف أساسا إلى التحسيس بالخطر الذي يهدد الأمن البيئي والتنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهذا على الصعيدين الرسمي الذي يتمثل في رؤساء الدول والشعبي كذلك، والتشديد على أنه لا يوجد أي بلد مهما كان حجمه أو قوتهن يمكنه أن يكون في مأمن من آثار تغير المناخ، وأنه لا يوجد بلد يستطيع أن يرفع لوحده التحدي المناخي.

المطلب الثاني: أهم الإنجازات التي حققتها مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي.

تعتبر أهم الإنجازات التي حققتها المؤتمرات أنها وبعد 25 سنة مازالت تُعقد بصفة دورية شهر ديسمبر تقريبا من كل سنة، وهو ما يعني أن العزم والزخم الدولي المناخي مازال منعقدا على مواصلة الكفاح من أجل ضمان مناخ سليم لبني البشر.

من جهة أخرى، لطالما اعتبر موضوع الحفاظ على المناخ وتبني سياسات الاقتصاد النظيف أو الاقتصاد الأخضر من الخطوط الحمراء بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات وكذا الدول الصناعية، إذ اعتبروه تحديدا للتطور الصناعي وإهدارا للأموال الباهظة التي تتطلبها التكنولوجيات النظيفة، فالصين والولايات المتحدة الأمريكية هما أكبر الملوثين في العالم، بحيث تنتج الأولى من غازات الدفيئة ضعف الكمية التي تنتجها الثانية، وهو ما جعل المؤتمرات تواجه الكثير من العراقيل التي تستهدف وجودها والواضح أنها تجاوزتها بنجاح.

نجحت المؤتمرات كذلك في اجتذاب الدول الصناعية المعارضة من خلال الوصول إلى توافق يقضي بإدراج بند يوضح أن الاتفاق "لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات"، وهذه المسألة حساسة بالنسبة لها، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي تخشى الوقوع في مساءلات قضائية بسبب "مسؤوليتها التاريخية" عن الاحتباس الحراري(UNPNUD،2007، ص07).

هذا ما يفسر عدم تدخل محكمة العدل الدولية في القضايا البيئية، إذ لا تستطيع أي دولة أن ترفع دعوى أمام القضاء الدولي بخصوص الاتفاقيات البيئية، نظرا لعدم إيراد بروتوكول كيوتو بندا خاصا بتسوية المنازعات المتعلقة به بين الدول الأطراف، وهو ما يفوّت فرصة مساءلة الدول التي لا تنفذ التزاماتها البيئية ويجعل تنفيذ الاتفاقيات متوقفا على إرادة الدولة من دون توافر أي نوع من أدوات الضغط عليها(Boucquey, 2007, p.387).

نجاح المؤتمرات يقاس كذلك في عدد الاتفاقيات الرئيسية والتبعية التي رشحت عنها، وإبرام وتعديل الاتفاقيات هذه مما شابها من نقائص، إذ يعتبر ذلك من أهم الإنجازات التي تعمل المؤتمرات عليها بهدف مواكبة التطورات العلمية والمناخية المتلاحقة التي يعيشها العالم اليوم ومن أهمها تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو المذكور آنفا.

نجحت المؤتمرات في دفع الدول من خلال المؤتمرات الرئيسية واللقاءات الجانبية في إطار احترام سيادتها على تبني السياسات الاقتصادية والصناعية النظيفة مع التركيز على الدول الصناعية.

إلى جانب حمل الدول على التعاون فيما بينها للحد من تأثر الدول غير الملوثة من الآثار السلبية للدول الملوثة من خلال دفع مساعدات سنوية ونقل التكنولوجيات النظيفة لها من الدول المتطورة الأطراف في الاتفاقية.

حققت المؤتمرات أهدافها في الحفاظ على حقوق الدول والشعوب الأكثر هشاشة ويقصدبها: البلدان الجزرية الصغيرة، البلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة، البلدان ذات المناطق القاحلة وشبه القاحلة ومناطق الإحراج والمناطق المعرضة للتدهور، البلدان ذات المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، البلدان ذات المناطق المعرضة للجفاف والتصحر، البلدان التي يرتفع فيها التلوث الجوي في المناطق الحضرية، البلدان ذات المناطق التي بها نظم إيكولوجية جبلية، البلدان التي يعتمد اقتصادها على الدخل الناشئ عن إنتاج وتصدير واستهلاك أنواع من الوقود الأحفوري والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة بها، البلدان غير الساحلية(الحبيسة)، بلدان العبور(المادة 8/4 من الاتفاقية الإطارية).

كما تعتبر المنطقة العربية من الدول الهشة مناخيا كذلك، فهي تعتبر عموما غنية بالطاقة وفقيرة بالمياه والأرض الصالحة للزراعة، بالإضافة للوتيرة السريعة للنمو السكاني وسياسات الدعم البيئية السيئة، وهو ما أدى إلى ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية فيها، وتعزيز أنماط الاستهلاك غير المستدامة ما يتسبب بالتدهور البيئي(AMF، 2016، ص 343).

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي في تنفيذ اتفاقياتها وتوصياتها.

رغم الإمكانات الضخمة التي توفرها بعض الدول نحو حماية المناخ والحد من الانبعاثات السامة حماية لكوكب الأرض والبشرية جمعاء، إلا أن هذا الهدف الحيوي يلاقي عدة معوقات أهمها الموارد المالية، ذلك أن تبني السياسات النظيفة يستلزم استعمال تكنولوجيات مصفاة متطورة جدا وباهظة الثمن،

وهو ما يجعل الدول غير المتطورة نسبيا أو التي تمر بأزمات مالية غير قادرة على التجاوب مع مخرجات المؤتمرات حتى وإن أرادت.

أكثر من ذلك فإن تعهدات الدول المانحة سنة 2009 بتقديم مساعدات وتعويضات بقيمة مئة مليار دولار سنويا بداية من سنة 2020 لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة(AMF،2016، ص 355)، يمكن ألا يتحقق في ظل التحديات الاقتصادية الدولية التي ترتبت على جائحة الكورونا بالإضافة إلى أزمات مالية أخرى يمكن أن تصعب من مهمة تحصيل هذه المبالغ، فالدول المتقدمة ترفض أن تتحمل المبلغ لوحدها وتطالب الدول النفطية الغنية مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة والسعودية بأن تساهم فيها، في حين تعتبر المؤتمرات المبلغ أعلاه بأنه الحد الأدنى وأنه سيتم اقتراح رقم جديد وأعلى سنة 2025(www.aljazeera.net).

تعاني المؤتمرات كذلك من تداعيات تجزؤ القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بالبيئة، وهو ما سيؤدي إلى وجود الكثير من الفاعلين على المستويات الدولي والإقليمي وحتى الوطني تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مجال البيئة، ما سينجر عنه إصدار العديد من القرارات والتوصيات التي تفتقر إلى الانسجام وتؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تفتيت الجهد الدولي المناخي (Maljean-Dubois et Wemaëre, 2015, p. 653).

إلا أن الأزمة الأكثر حداثة وإضرارا اليوم بالتقدم الحاصل من قبل المؤتمرات في مجال الحفاظ على المناخ، والتي يتوقف على نتيجتها نجاعة مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ أزمة اتفاق باريس لسنة 2015، إذ فاجأ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب العالم في الأول من جوان 2017 بإعلانه انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق ووقف تمويل برنامج الطاقة النظيفة، مدعيا أن الاتفاق لا يصب في صالح بلاده، وأنه سيزيد الأعباء بشكل غير متناسب على الشعب الأمريكي،ويوقف تطوير مناجم الفحم، وأضاف أنه بهذا القرار يفي بتعهده بأن "يضع العمال الأمريكيين أولا"، معلنا عزم واشنطن على التفاوض بشأن اتفاق جديد أفضل ابتداء من سنة 2017(www.ultrasawt.com).

هذا بالإضافة إلى استشرافات تقضي بأن أمريكا قد تنسحب من اتفاقية التغير المناخي الإطارية في حد ذاتها، هذا بالإضافة إلى أن روسيا لم تصادق على اتفاق باريس وهي خامس دولة مسؤولة عن تلوث المناخ، الأمر الذي قد يجعل مصير الاتفاق ككل على المحك(Maljean-Dubois, 2017, p.3et suite).

وهو ما آثار سخط دولي على مستوى رؤساء الدول وكذا الشعوب، فكرد فعل وفي بيان مشترك ونادر في روما عبّر الرئيس الفرنسي ايملانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس لوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني، عن أسفهم ورفضهم لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من اتفاق باريس واعتبروه خطأ تاريخيا، مشددين في الوقت ذاته على عدم إمكانية التفاوض من جديد، فيما عبرت منظمة الأمم المتحدة عن خيبتها لما أقدم عليه الرئيس الأمريكي(اتفاق باريس، 2017).

كما ندد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الذي كان من أبرز مهندسي اتفاق باريس بقرارترمب، ومن جهتها صرّحت الأمينة التنفيذية للاتفاقية الإطارية باتريسيا اسبينوزا أنها رغم قلقها من الإعلان الأمريكي إلا أنها واثقة من أن جهود مكافحة الاحتباس الحراري لا يمكن وقفها، ذلك أن بقية بلدان العالم ستواصل التوحد وبذل قصارى جهودها حتى لو انسحبت أمريكا من الاتفاق نهائيا(www.alarabiya.net).

يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم سنويا بنحو أربعة ملايير دولار في برنامج الطاقة النظيفة، إضافة إلى مليونين تدفعها بشكل طوعي لذات الجهة.

في سياق متصل، عبّرت الصين عن رغبتها في قيادة العالم نحو مكافحة التغير المناخي، في حين أبدت الهند حماسا كبيرا للمشاركة في المهمة، الأمر الذي سيدفع السياسيين الأمريكيين إلى إعادة حساباتهم فيما يخص عواقب السماح للصين بالاضطلاع بدور أخلاقي دولي وإزاحة أمريكا(www.bbc.com/arabic).

يشار من الناحية القانونية إلى أنه وحسب المادة 28 من اتفاق باريس على أية دولة تريد الانسحاب من الاتفاق أن تُبلغ أمانة الاتفاقية الإطارية، لكن ليس قبل انقضاء ثلاثة سنوات على سريان النص الذي تم في 04 نوفمبر 2016، ولاحقا يفترض صدور إشعار قبل سنة ليتم الانسحاب الفعلي من الاتفاق وفقا لأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969(المادة 56/2)، منه فالإعلان الأمريكي هو من غير قيمة أو تأثير قانوني إلى غاية نهاية 2020، وهو ما يعتبر فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للعدول عن قرارها الذي يعتبر عرقلة لتطور الجهود الدولية للحفاظ على استقرار المناخ، خاصة إذا لم يتم انتخاب ترمب لولاية ثانية(www.ultrasawt.com).

المطلب الرابع: رؤية مستقبلية حول تأثير مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي.

التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها لذا فهي ترتكز على التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة وبالتالي تحقيق العدالة بين الأجيال في الحقوق، وهي تعتبر محور الاهتمام الدولي ابتداء من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادر عشرين سنة بعد إعلان ستوكهولم وعشر سنوات بعد الإعلان العالمي للطبيعة، والذي تضمن 27 مبدأ يرمي للحفاظ على البيئة في خلال عملية التنمية وإيجاد التوازن بين الاحتياجات الإنمائية والبيئة للأجيال في الحاضر والمستقبل(شكراني وحلمي،2012).

منذ ذلك الحين تم التسليم بالعلاقة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية إذ ينص إعلان استوكهولم لسنة 1972 علىأنه:"للإنسان الحق الأساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية"(المبدأ الأول).

فلكل فرد الحق في الهواء النقي والتربة والمياه النظيفة والتنوع البيولوجي وحماية النظام الإيكولوجي، ولكل إنسان حسب إعلان ريو الحق في أن يحي حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة، وبالتالي إدماج حقين أساسيين من حقوق الإنسان وهما الحق في الحياة والحق في الصحة، والتأكيد على مبدأ البيئة في خدمة الإنسان وليس العكس(المادة الأولى).

فالعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة علاقة طردية، فالإنسان لا يستطيع العيش إلا في بيئة صحية، متمتعا بالموارد اللازمة لعيشه، في ظل احترام حقوق الأجيال القادمة في الحق ذاته (Devandas, Knox, Alston, 2015, pp. 19-20)

منه يقع على مهندسي المؤتمرات اغتنام هذا الزخم الدولي بشكل جماعي للمضي قدما نحو خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتعزيز جهود التكيف والاستفادة ودعم خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وأهدافها، فنظرا لزيادة الوعي ولمس مجموع دول العالم للآثار الوخيمة لتغير المناخ على حقوق الإنسان، يُتوقع تبني دولي واسع النطاق للاقتصاد الأخضر والطاقات النظيفة، والتخلي عن النشاطات الاقتصادية والصناعية الملوثة وإن كانت مربحة لصالح الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، يجدر التركيز كذلك على وسائل إشراك مؤسسات الاتفاقية الإطارية والمنظمات الدولية الأخرى الرائدة في عملية الفحص التقني، وهذا من خلال مواصلة الأمم المتحدة دفع عملية التعاون مع شركائها الذين يجاوزون 35 منظمة وهيئة مثل: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، برنامج الأغذية العالمي، النظام العالمي لمراقبة المناخ(ONU، 2020).

كما تعتبر من التحديات التي يجب على المؤتمرات التركيز عليها هو اجتذاب العالم العربي وتحسيسه أكثر بالأخطار البيئية التي من شأنها أن تمس المنطقة خاصة في ظل الاضطرابات والنزاعات المسلحة التي أعقبت موجة الربيع العربي، وهذا رغم إسهامها المنخفض من الغازات الدفيئة الذي يمثل أقل من 5 بالمئة من مجمل الانبعاثات في العالم إلا أنها تعتبر الأكثر عرضة لمخاطر التغير الحراري إذ ارتفعت الحرارة السطحية في المنطقة العربية نحو 0.7 درجة مئوية منذ سنة 1900، كما أن امنها الغذائي والمائي مهددين نتيجة لاحتوائها على نسب عالية من المناطق الصحراوية والجافة(AMF، ص 332).

مع ضرورة تثمين مبادرات بعض الدول العربية، رغم أنها ليست صناعية في تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مثل مدينة "مصدر" في أبو ظبي الخالية من الكربون، وبرنامج دراسات الطاقة في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في المملكة العربية السعودية، واستخدام طاقة الرياح على نطاق تجاري في مصر، والاستعمال الواسع للطاقة الشمسية في تونس والمغرب، والمشروع الرائد لاحتجاز الكربون وتخزينه في الجزائر، واستعمال الضرائب في الأردن لتشجيع استعمال السيارات الهجينة(هايبريد)، وغيرها من الأمثلة الناجحة في مجال تبني الطاقات النظيفة والمتجددة(ae/ar/wamdetails/1395238100141).

خـاتـمة:

يتطلب الحفاظ على الأمن المناخي الدولي للأجيال الحاضرة والمستقبلية التزام سياسي على أعلى مستوى لمواجهة التغير المناخي باعتباره أولوية مستعجلة، وتضامن أكبر مع الدول الأكثر عرضة لآثار التغير المناخي، وضرورة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها على التكيف والصمود وخفض هشاشتها المناخية.

عبرت السنوات الأخيرة عن قوة الشراكة الدولية الرامية لتحقيق تحول في وسائل العمل من أجل المناخ، وهو ما سيمكن من دفع أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، ذلك أن الانتظار في مواجهة التحديات البيئية لم يعد خيارا، لذا يتعين أن تكون الدول المتقدمة في الطليعة على مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات.

لذا فإنه يمكن ملاحظة النتائج التالية:

– أدت النشاطات الصناعية الملوثة إلى زيادة حدة الكوارث الطبيعية ما يُهدد وجود الإنسان.

– توصل المجتمع الدولي لآلية المؤتمرات الدولية السنوية للابقاء على المتابعة والزخم مستمرين لخفض حرارة الكوكب.

– نجاح المؤتمرات في جمع التمويل اللازم لمواجهة آثار الاحتباس والتكيف معه والحد منه.

– عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات المخطط المناخي الدولي بدعوى كلفته الباهظة وعدم جدواه لزيادة التكلفة الإنتاجية عليها وهو ما تدل عليه أزمة اتفاق باريس.

أخيرا، ولجعل مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أكثر تأثيرا وفعالية يمكن إبداء التوصيات التالية:

– دفع المؤتمرات نحو أن تأخذ خطط التنمية الوطنية للدول الأطراف مسألة تغير المناخ في الاعتبار.

– العمل نحو جعل تغير المناخ قضية للسياسة العامة، تهتم بها ليس فقط وزارات البيئة وهيئاتها، بل أيضا جميع الوزارات المعنية مثل الزراعة، الموارد المائية، الطاقة، الكهرباء، الاقتصاد، الصناعة...الخ.

– إدماج المجتمع المدني(المنظمات غير الحكومية، الوسط الأكاديمي والقطاع الخاص) في خطط وطنية وإقليميه للتخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتقديم الحوافز اللازمة للقطاع الخاص لتطبيق تدابير فعالة في هذا المجال.

– الالتفاف حول المجهود الدولي لمكافحة تغير المناخ الذي تقوده المؤتمرات وتذليل العراقيل ذات الطبيعة المالية.

– دعم إقامة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقة الشمسية والرياح والمياه والطاقات النظيفة عموما.

– صياغة موقف عربي واضح من المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، للتوصل إلى اتفاقية فعالة لما بعد باريس، تضمن عدم زيادة انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى الخطورة، تساعد البلدان النامية بما فيها البلدان العربية على التكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

– متابعة الدول الأطراف ومراقبة تنفيذها للاتفاقيات المتمخضة عن المؤتمرات.

– العمل على التأكد من دفع الدول المعنية لمساهماتها المالية في أوانها واتخاذ العقوبات المناسبة في حال عدم تأمينها، إلى جانب التخطيط للالتزام بمبالغ أكبر تقدمها الدول المتطورة للبلدان النامية.

قائمة المراجع :

أولا – المراجع باللغة العربية:

– شكراني، الحسين، وحلمي كمال (أكتوبر2012)، تقرير عن :مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة : ريو +20،ريوديجانيرو–البرازيل 20–22 جوان 2012، المستقبل العربي،السنة35،العدد404.

– إعلان استوكهولم المنبثق عن المؤتمر العالمي للبيئة الإنسانية المنعقد في استوكهولم (السويد) في 5 جوان 1972، انظر الموقع www.unep.org/document، تاريخ الاطلاع 2019/11/23.

– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 09 ماي 1992. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 1771, No 30822, p. 107.

– بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اعتمد خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في دورته الثالثة، انعقد في مونتريال سنة 1997. Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 2303, No 30822, p.162

– اتفاق باريس، اعتمد خلال المؤتمر الحادي والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، انعقد في فرنسا في 12 ديسمبر 2015.

– إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة، اعتمد خلال المؤتمر الثاني والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ انعقد بمراكش(المغرب) ما بين 7 و 18 نوفمبر 2016.

– مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، الدورة الخامسة والعشرون(30 ديسمبر 2013)، تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، السيد جون هـ.نوكس، وثائق الأمم المتحدة: A/HRC/25/53.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2007)، «محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم»، تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، نيويورك ولبنان: شركة الكركري للنشر.

– المعهد الدولي للتنمية المستدامة والمكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة(26 سبتمبر 2014)، نشرة قمة الأرض: تقرير ملخص حول مؤتمر القمة المعني بالمناخ، المجلد 172، رقم 18.

– صندوق النقد العربي AMF(2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوافر على الرابط www.amf.org.ae › sites › files › econ

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

-Boucquey(2007), Le mécanisme d'observance du protocole de Kyoto: perspectives issues des accords de Montréal, In: Revue Européenne de Droit de l'Environnement, n°4, pp. 383-399.
-J. McMichael & E. Lindgren(2011), Climate change: present and future risks to health, and necessary responses, in: e-Journal of Internal Medicine, p. 401-413.
- Lassus St-Geniès Géraud de(2015), L'Accord de Paris sur le climat: quelques éléments de décryptage, In: Revue Québécoise de droit international, volume 28-2, pp. 27-51.
- Leclerc Stéphane(2001), La Communauté européenne et le Protocole de Kyoto sur les changements climatiques, In: Revue Juridique de l'Environnement, n°1, pp. 31-46.
- Maljean-DuboisSandrine (2017), Climat. La COP 22 de Marrakech, une conférence d'étape avant les prochaines échéances, Énergie -Environnement -Infrastructures, LexisNexis.
- Maljean-Dubois Sandrine(2015), Wemaëre Matthieu, L'accord à conclure à Paris en décembre 2015: une opportunité pour « dé » fragmenter la gouvernance internationale du climat ?, In: Revue Juridique de l'Environnement, n°4, pp. 649- 671.
- Petit Yves(2011), Le droit international de l'environnement à la croisée des chemins: globalisation versus souveraineté nationale, In: Revue Juridique de l'Environnement, .n°1, pp. 31-55
- Wolfgang Sachs(2008), Climate Change and Human Rights, in: Development, N 51, 332–337.
-Devandas, H. Knox, Alston(2015), The Effects of Climate Change on the full enjoyment of human rights, office of the United nations high commissioner for human rights, special procedures of the United nations human rights council.
6- SkahMaha(2018), De la COP21 à la COP24: bilan d'étape, OCP Policy Center, Rabat, Maroc.

ثالثا – مواقع الأنترنيت:

– اتفاق باريس حول المناخ.. هل أقبره ترمب؟، تاريخ الاطلاع 4 مارس2020، متوفر على الأنترنيت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/enceclopedia/events.cop22.paris.

– شركاء منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 9 مارس2020، انظر الرابط: http://www.un.org/climatchange/ar

– قمة مراكش للمناخ تقر خطة لتطبيق اتفاق باريس 2015، تاريخ الاطلاع 11مارس2020، متوفر على الرابط: www.aljazeera.net

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الأسكوا)، "التعاون العربي بشأن التعامل مع قضايا تغير المناخ"، الدورة الحادية عشر 2017،تاريخ الاطلاع 11مارس2020، متوفر على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/7-_roula-_cc_0.pdf

– صندوق النقد العربي AMF(2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوافر على الرابط www.amf.org.ae › sites › files › econ
– ملا تعرفه عن اتفاقية الماخ التي انسحبت منها واشنطن، تاريخ الاطلاع 30 جوان 2020، متوفر على الرابط: www.ultrasawt.com
-news.un.org